تقرير فرنش ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ : في حزيران ١٩٣٠ عهدت حكومة الانتداب البريطانية الى المستر لويس فرنش ، مدير دائرة التحسين والعمران ، مهمة القيام بدراسة افضل التدابير التي من شأنها وضع مشاريع التنمية التي اوصى بها جون هوب سمبسون في تقريره السابق الذكر . وقد رصدت حكومة الانتداب مبلغا قدره ٢,٥ مليون جنيه للسنوات الخمس الاولى من اجل زيادة الانتاج العام لاراضي فلسطين . مع ان هذه الاعتمادات لم تصرف على الاطلاق ، حيث سقطت مع سقوط حكومة العمال ، فان توصيات هذا الخبير تستحق النظر ، مع العلم بأنه لم يؤخذ بها اطلاقا .(٧٠) .

لقد جاءت توصيات فرنش مؤكدة أن الاعمال التحضيرية الضرورية التي يجب تحقيقها قبل البدء بتنفيذ المشاريع العمرانية ، تحتاج الى زمن لا يقاس بالاسابيع ولا بالشهور وانما بالسنوات الطوال . كما انها تحتاج الى الكثير من الاموال التي لا سبيل لايجادها وتمويلها من غير مصادر الحكومة . واهم هذه الاعمال التحضيرية ، عمليات المسح الشامل للاراضي ، وعمليات التنقيب عن منابع المياه ومجاريها في جميع انحاء فلسطين ، ووضع تصاميم وخطط مشاريع الري اللازمة ، وكذلك القيام باحصاء اؤلئك الفلاحين الذين حرموا من الارض ، والقيام بالتثبت من حقوق الملكية الفردية في الاراضي (٧١) .

ويتطرق فرنش في بحثه الى العائلات التي حرمت من الاراضي من جراء انتقالها الى اليهود ، وما يجب القيام به ، تجاهها ، خصوصا وان الاراضي غير متوفرة في فلسطين ، حيث ان اراضي الحكومة قليلة جدا ، والاراضي التي يملكها افراد او جماعات او شركات لا تتسع للمزيد ، علما بأن المنظمات الصهيونية تملك ما يزيد عن ٤٠,٠٠٠ دونم من الاراضي غير المسكونة والموجودة كاحتياط لديها .

وعن ملكية العائلة الواحدة ، يقرر فرنش ان ما يجب ان تملكه من أجل البقاء هو ثلاثين دونما على الأقل من الاراضي المزروعة برتقالا وليمونا ، وليس اقل من ٢٠٠ دونم اذا زرعت تلك الارض حبوبا . ويؤكد أنه اذا ارادت الحكومة ان تؤمن العمل والسكن للعائلات العربية المحرومة من الاراضي ، فيجب عليها انفاق مبلغ من المال يتراوح بين ٤٠٠ و٨٠٠ جنيه على الأقل على كل عائلة . ولما كان معدل العائلات العربية التي تحرم من الارض كلما اشترى اليهود الف دونم يبلغ عشر عائلات ، كان على الحكومة ان تنفق ما بين ٤ و٨ الآف جنيه عن كل الف دونم يشتريها اليهود . عدا ان الزيادة السكانية السنوية بين العرب تبلغ بالمعدل ١٨ الف نسمة . ومن هذا يستنتج لويس فرنش أن الحكومة لن تستطيع توفير السكن والعمل على الاقل لمدة تتراوح بين سنة وسنة ونصف السنة في الفترة المقبلة . وعليه ، فان واجب الحكومة ان تحظر على العائلات العربية التصرف ولو بمساحة معينة من الارض عن طريق البيع او الهبة ، وان على الحكومة ان تمنع وتحظر بيع الارض في اكثر الاحيان ، لان استمرار تلك الحالة سيؤدي الى حرمان العرب من اراضيهم خلال ثلاثين أو اربعين سنة مقبلة (٧٢) .

تقارير اخرى : تقرير ستركلند . في تموز ١٩٣٠ ، كلف وزير المستعمرات البريطاني ستركلند ، احد موظفي حكومة الهند ، بالذهاب الى فلسطين والتحقيق في حالة الفلاحين الاقتصادية . وبعد وصوله وتجوله في البلاد ، وضع تقريرا بذلك ، اهم ما جاء فيه هو تصوير مدى ما يعانيه الفلاح الفلسطيني حيث الديون تقض مضجعه ، والربا فاحش ، والاساليب